البيان الذي أدلى به رئيس جمعية الدول الأطراف، السيد صديق كابا، في الدورة الخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

سيداتي وسادتي،

١- أود أن أستذكر لحظتين تاريخيتين من تاريخ المخاض الطويل والأليم للعدالة الدولية.

ألف- من نوريمبيرغ إلى روما

٢- هذه هي المدينة الخالدة، أي المدينة التي أقامت فيها البشرية في جرن المعمودية أول محكمة دولية دائمة مكلفة بمحاكمة كبار المسؤولين الذين يُفترض فيهم أنهم ارتكبوا الجرائم التي يهتز لها الضمير العالمي، أي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجرائم العدوان. وذلك اليوم الذي بدا عادياً، وهو يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، قد بعث أملاً غير عادي في حلول العدل والسلام لجميع أفراد البشر ولجميع شعوب العالم.

باء- من نيويورك إلى لاهاي

٣- وأما اللحظة التاريخية الأخرى فهي التي عشتُها أنا معك سمو الأمير زيد في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حيث ترأَّست سموك ذلك الاجتماع الذي أُعلن فيه عن بلوغ عتبة الستين تصديقاً الضرورية لبدء نفاذ نظام روما الأساسي. فقد كان ذلك اليوم الذي لا يُنسَى من شهر نيسان/أبريل المشمِس من عام ٢٠٠٢ شاهداً على مشاعر هائلة سيطرت على قاعة الاجتماع في ظل عاصفة من التصفيق. ففي ذلك اليوم، أصبح الحلم الجميل حقيقة واقعة ملموسة وحية سيكون من الواجب من الآن فصاعداً الربط بينها وبين مسيرة العلاقات الدولية. فما السبب إذاً في أن هذه المحكمة قد أصبحت فجأة هدفاً لأشد أنواع النقد ضراوة التي تشبِّهها بمحكمة لا تتيح سوى عدالة متحيزة وانتقائية وتمييزية، بل وعنصرية وجائرة؟

٤- ويوجد اليوم شعور قوي بالظلم عبر القارة الأفريقية حيث ينظر كثير من مواطني القارّة إلى المحكمة الجنائية الدولية على أنها تعبير عن إمبريالية قضائية تريد معاقبة قادتهم الأفريقيين. وقد أثارت هذه النظرة في السنوات الأخيرة توتراً شبه دائم في العلاقات بين أفريقيا والمحكمة. واتخذ هذا التوتر شكل أزمة يجب تطويقها بسرعة بالنظر إلى انسحاب ثلاث دول، هي: بوروندي وجنوب أفريقيا وغامبيا.

٥- ويجب الإعراب عن الأسف إزاء هذا الانسحاب، ولكن يجب أيضاً النظر إليه على أنه تعبير عن عمل سيادي من جانب هذه الدول التي انضمت بحرية إلى نظام روما الأساسي والتي تتمتع بالحق السيادي في الانسحاب من المحكمة. وإنني أتوجه إليها بنداء رسمي، هو: لا تغادرو المحكمة. فلكل من هذه البلدان في إطار جمعية الدول الأطراف إسهام هام يمكنها أن تقدّمه ويتمثل في: منع وقوع الجرائم الجماعية ومنع تكرارها.

٦- وأود أن أقول لها إن صوتها قد سُمع، هو وصوت الدول التي بقيت في المحكمة وتطالب هي الأخرى بعدالة قانونية من أجل الجميع دون أي تمييز كان بين الدول الضعيفة والدول القوية، أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نوجّه جهودنا في خمسة اتجاهات، هي:

(أ) العمل على تحقيق عالمية المحكمة لكي تنتقل من وضعية نظرية للعالمية لكي تصبح حقيقة واقعة لقضاء عالمي يتيح لجميع الضحايا في العالم، أياً كانوا، الأمل في عدل يُطفِئ جذوة الانتقام المدمِّرة.

(ب) تعزيز التكامل القضائي لكي يمكن تحقيق العدالة في موقع الحدث عن طريق نظم قضائية فعالة وتتسم بالكفاءة، ترتكز على المعايير والضمانات الدولية. ولذلك ينبغي أن نكرر مرة أخرى أن المحكمة الجنائية الدولية ليست سوى محكمة استئناف نهائي تكمِّل المحاكم الوطنية. فإذا قامت كل دولة في بلدها بالمحاكمة على الجرائم المتعلقة بمجالات اختصاص المحكمة الجنائية الدولية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي فسيكون لدى المحكمة قدر أقل من العمل. ولكن ستكون المحكمة أكثر فائدة وضرورة إذا استجابت للحاجة إلى إقامة العدل ولهذا المطلب المشروع لدى الضحايا الذين يجري في كثير من الأحيان التخلي عنهم وتركهم لمصيرهم المأساوي.

(ج) ينبغي إصلاح نظام الإدارة العالمي الناشئ عن "يالطا" الذي يمنح حق النقض لخمس دول كبرى تستطيع أن تمارسه وفقاً لمصالحها الاستراتيجية الجغرافية (الجيواستراتيجية)، فتقيم العدل وفقاً لمعايير متباينة. ويجب ألا يكون حق النقض امتيازاً في هذا الصدد. بل يجب أن يكون مسؤولية ثقيلة. كما يجب حصر هذا الحق عندما يتعلق الأمر بجرائم جماعية، وإلا فإن الأفارقة، شأنهم في ذلك في هذا الصدد شأن جميع شعوب العالم الأخرى، لن يفهموا السبب في إعفاء مواطني أو قادة دول معينة من كل ملاحقة قضائية في الوقت الذي تجري فيه ملاحقة آخرين قضائياً بشكل علني صريح. وهذا هو منبع الشعور بازدواجية المعايير وبالكيل بمكيالين من جانب القضاء الدولي وهو أمر يجب تصحيحه بالنظر إلى اعتباره ظلماً تاريخياً. بل إن المحكمة الجنائية الدولية هي نفسها ضحية لهذا الوضع.

(د) يجب تعزيز الموارد المالية والبشرية واللوجِستية لمكتب المدعي العام لكي يمكن لهذا المكتب أن يُجري تحقيقات في جميع مسارح النزاعات. وهكذا، لن يكون الأفارقة وحدهم هم مَن يمثلون أمام المحكمة. فوجود قضايا تنطوي على مواطني البلدان الأخرى سينزع الشرعية عن الانتقادات الموجَّهة إلى المحكمة والقائلة بأنها تعمل ضد أفريقيا.

(هـ) يجب إقامة نظام اتصال مبتكر عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي من أجل التعريف بالمحكمة على نحو أفضل وتقاسم قيمها ومبادئها التي تهدف إلى إيجاد عالم يسوده السلام ويتيح لكل فرد الفرص التي تمكّنه من أن يعيش حياة أفضل تقوم على احترام الحقوق الفردية والجماعية. وللقيام بذلك، ينبغي إشراك أجهزة المحكمة وقلم المحكمة والأمانة والدفاع والمحامين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام

والصحافة وأعضاء البرلمانات والمنظمات غير الحكومية... وجميع الجهات الفاعلة في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وينبغي تقاسم فكرة 'العدالة للجميع' التي تعادل أفكار 'الحرية للجميع' و'الكرامة المتساوية للجميع' و'السلام للجميع'.

٧- والطقس سيء هذا اليوم. وقياساً على ذلك، فلا بد من القول إن المحكمة تمر بوقت سيء. ولا يمكن إنكار أن الوقت عصيب. ولكنني أؤمن بفضائل الحوار. ويجب العمل على بدء هذا الحوار البناء في إطار هذه الجمعية لكي نحصل على توافق دينامي يقوم على احترام أولئك الذين يُبدون نقداً مشروعاً وعلى الإصغاء إليهم بانتباه. وينبغي ألا ننسى أبداً أن علينا واجب الدفاع عن استقلالية ونزاهة المحكمة اللتين ترتكز عليهما مصداقيتها. وتحتاج المحكمة إلى دعم سياسي ودبلوماسي معزَّزين. ففي عالم يشهد تطرّفاً متسماً بالعنف، ويشهد تهديدات جديدة غير محددة المعالم وخطيرة، يكون من الملحّ والضروري بأقصى درجة الدفاع عن المثل الأعلى المتعلق بتحقيق العدالة للجميع بلا تفرقة وبدون أي تمييز من أي نوع كان لكي يصبح بوسعنا أن نعيش في ظلال الحرية والسلام كينونتنا الإنسانية على ظهر كوكبنا المشترك.

وأشكركم على حسن انتباهكم.